(ج) منظمة التحرير الفلسطينية

١ - اجراءات تأسيسها

اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن نفسها في أعقاب المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٤[٩٨]. وقد حضر الى المجلس مندوبون فلسطينيون ادعوا انهم ممثلون للجاليات الفلسطينية التي أتوا منها. وحلت المنظمة محل حكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية وادعت لنفسها حق تمثيل الشعب الفلسطيني. ومما عزز ادعاء المنظمة هو انضمام منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة التي ظهرت بين الفلسطينيين قبل واثر احتلال كامل فلسطين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وادعت المنظمة أن لا سلطة إلا سلطتها ولا ممثل إلّا هي لجميع الفلسطينيين سواء اولئك الذين ما زالوا تحت الاحتلال او الذين يعيشون في الشتات.

ان أحداً لم يعارض على هذا الادعاء سوى حكومة المملكة الاردنية التي قالت انها هي، وليست منظمة التحرير، الممثل الوحيد للفلسطينيين، وأيدت الحكومة قولها بأن معظم الفلسطينيين يعيشون على اراضيها ويتمتعون بجنسيتها ويحملون جوازات سفر اردنية. ثم تخلت الحكومة الاردنية، تدريجيا، عن هذا الموقف حيث قبلت ادعاء منظمة التحرير[٩٩]. وتأكد هذا مؤخرا في اتفاقية وقعت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير[١٠٠]، حيث نصت المادة الاولى، الفقرة ١ على اعتبار المنظمة «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي فان الاردن يتعاون معها بهذه الصفة...». وفي الفقرة ٧، نص الاتفاق على «رفع مستوى تمثيل المنظمة في الاردن بما يتمشى مع متطلبات التنسيق المشترك».

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

لقد تمتعت المنظمة في القانون الدولي العام، باعتراف ووضع لم تتمتع بهما أية منظمة اقليمية اخرى. ان السلطات التي تمارسها المنظمة تشبه الى حد بعيد السلطات التي تمارسها حكومة قائمة.

(أ) **الاعتراف الديبلوماسي**: تتمتع المنظمة باعتراف ما يزيد عن مئة دولة[١٠١]. وقد افتتحت لها مكاتب مشابهة أو معادلة لمكاتب البعثات الديبلوماسية الحكومية لدى أكثر من ستين دولة. فقد أصدر مجلس الوزراء اللبناني، مثلا، قرارا سنة ١٩٦٤، وافق فيه على فتح مكاتب لمنظمة التحرير في بيروت، بحيث تتمتع تلك المكاتب والمدير المسؤول عنها بالاعفاءات والحصانات الديبلوماسية المناسبة[١٠٢]. ومنحت الحكومة الصينية سنة ١٩٦٥ مكتب المنظمة في بكين «كافة الحصانات الديبلوماسية»[١٠٣]. اما الحكومة الاردنية، فقد أعفت مكاتب المنظمة جميعها والعاملين فيها من الضرائب ومنحت أعضاء الهيئة التنفيذية جوازات سفر ديبلوماسية[١٠٤]. وأصدرت الحكومة العراقية قانونا أعفت بموجبه جميع مستوردات المنظمة من الجمارك والرسوم والضرائب[١٠٥]. وبتاريخ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، أصدرت حكومة الهند بيانا رسميا أعلنت فيه اعترافها بالمنظمة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني ووافقت على فتح مكاتب للمنظمة في نيودلهي. وقد وقع